واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية

أيمن بوزانة [1]*

وفاء حمدوش [2]

1. مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، (الجزائر)، aimen.bouzana@univ-annaba.org.
2. مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة (الجزائر)، wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

استلم في: 2020-09-14 **قُبل في:** 2020-12-28 **نُشر في:** 2021-01-27

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، تحقيقاً لاستقرارها المالي والنقدي. لتحقيق هدف الدراسة، تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الاستقرار المالي، وعلاقة الارتباط الثنائي بين الشمول والاستقرار الماليين، وتحليلها انطلاقاً من مصفوفة الارتباط الثنائي بين مستويات مؤشرات الشمول المالي، ومؤشر Z-SCORE للاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية. وقد خلصت الدراسة إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي وغياب تأثيرها إيجاباً وأ سلباً على الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية، ويُفسَر ذلك بضعف النظم المصرفية العربية وعدم فعالية إستراتجية الشمول المالي المعتمدة. وهو ما يتطلب من أصحاب القرار العمل على الوصول لمنطقة التفاعل بين الشمول والاستقرار الماليين، لتصل الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع في الدول العربية، مع ضمان تحقيق الاستقرار والسلامة والحماية المالية للمستهلك.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ استقرار مالي ؛ مصفوفة ارتباط ثنائي؛ نظم مصرفية.

رموز تصنيف JEL: G29، G21، G20، E58.

*: المؤلف المرسل.

The Reality of The Impact of Activating the Financial Inclusion Policy on Enhancing the Financial Stability of Arab Banking Systems

BOUZANA Aimen [1*]

HAMDOUCHE Wafa [2]

1. LFIEGE,University Annaba, (Algeria), aimen.bouzana@univ-annaba.org

2. LFIEGE, University Annaba, (Algeria), wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

Received: 14/09/2020 **Accepted**: 28/12/2020 **Published**: 27/01/2021

Abstract:

This study aims to discuss the impact of activating the financial inclusion policy on enhancing the financial stability of Arab banking systems, in order to achieve their financial and monetary stability. To achieve the objective of the study, the focus was on the fundamentals of the financial inclusion that determines the nature, mechanisms and channels of its influence on financial stability, and the two-way correlation between between financial inclusion and stability, and its analysis based on the bilateral correlation between levels of financial inclusion indicators, and the Z-SCORE financial stability index in Arab banking systems. The study concluded that the levels of financial inclusion indicators are modest and don't have any positive or negative impact on financial stability in Arab banking systems. This is explained by the weakness of Arab banking systems and the ineffectiveness of the financial inclusion strategy. This requires decision-makers ensuring stability, protection for the consumer.

Keywords : financial inclusion; Financial stability; Bilateral correlation; matrix. Banking systems.

JEL classification codes : G29; G21; G20; E58.

* : ***Corresponding author***

مقدمة:

يحضى الشمول المالي، منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، باهتمام متزايد سواء على مستوى العالم من خلال منظماته ومؤسساته، أو على مستوى الدول، أين تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي، الذي يعد أول شبكة دولية للاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم (94) دولة نامية من بينها (5) دول عربية ممثلة في (119) مؤسسة تتقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية. ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتجيات الإصلاحية وآليات التطبيق، بالإضافة إلى ايفاد البعثات التعليمية في ذات المجال.

إن هذه الأهمية التي منحت للشمول المالي، جعلتمنه هدفاً استراتيجياً تسعى جل البنوك المركزية العربية لتحقيقه، لما له من تأثيرات بالغة الأهمية في جانب تضمين المستبعدين ماليا، من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية على كافة شرائح المجتمع بجعلها أكثر إتاحة واستدامة وبتكلفة أقل، وهو ما يؤدي إلى تسهيل التوزيع الكفوء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، ويحسن من إدارة التمويل، ويساعد على تقليل نمو التمويل غير الرسمي، وذلك ما يجعل من القطاع المالي أكثر شمولاً، مما يعزز مستوى الاستقرار المالي.

الإشكالية الرئيسية: انطلاقاً مما سبق يحق لنا أن نطرح الإشكالية الرئيسية فيما يلي؛ **ما هو واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية؟**

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- فيما تتمثل أساسيات الشمول المالي؟
- ما هي انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي؟
- ما هو واقع مستويات الشمول المالي مقارنة بمؤشر Z–Score للاستقرار المالي في الدول العربية؟
- فيما تتمثل آليات تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن تفعيل سياسة الشمول المالي في الدول العربية، من شأنها أن تؤدي إلى تقليص مستوى الاستبعاد المالي، مما ينعكس ايجابياً على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية، إذا تم الأمر ضمن إستراتيجية شاملة لتوسيع قاعدة الشمول المالي والوصول إلى منطقة التآزر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في طرحها لأهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات النقدية العربية، من أجل تبني إستراتجية واضحة لتعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد أساسيات الشمول المالي، وإبراز أهمية سياسة الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المالي، من خلال تحديد انعكاسات تطبيق هذه السياسة على الاستقرار المالي والعلاقة بينهما، إلى جانب تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومناقشة آليات تأثير تطبيق سياسته على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات الخاصة بالشمول المالي ومؤشر z–score للاستقرار المالي إعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي Findex وقاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية وملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019.

تقسيم الدارسة:

- أساسيات الشمول المالي.
- أهمية سياسة الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المالي في الدول العربية.

أساسيات الشمول المالي

تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة الاهتمام بالشمول المالي لما له من أثر واضح على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستدعى ضرورة قياس مستواه اعتماد على مجموعة من الأبعاد والمؤشرات لتحديد ورسم الإستراتيجية المناسبة لتعزيزه وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

مفهوم الشمول المالي:

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم **المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة:** صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة مظاهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل.(Rose, Asit, & Shajul, 2016, p. 1) . وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

يعرفه **صندوق النقد الدولي** بالاشتراك مع **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." (بشار أحمد، 2018، صفحة 2)

يعرفه **البنك العالمي** بأنه: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين– التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة." (Abbes & SADI, 2018, p. 1)

ويعرفه **مركز الشمول المالي** في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء." (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748)

وتعرفه كل من **منظمة (OECD)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي** المنبثقة عنها بأنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين

وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، الصفحات 2-3)

ويعرف الشمول المالي من **وجهة نظر السياسة النقدية** بأنه: "إستراتيجية حقيقية لتحسن فاعلية السياسة النقدية، وذلك لأن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم وحجم القروض وسلف المصارف التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن توفير الائتمان عند تخفيض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والحد من التضخم، بمعنى كلما زاد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية فإنه يؤدي إلى استقرار مالي ونقدي، وهو ما تهدف إليه استراتيجيات الشمول المالي." (نغم حسين و حسن مطر، 2020، صفحة 19)

تعقيباً على هذه التعاريف نقول إنها قد تختلف فيما بينها، من حيث النص، في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر نصا في أحدها ولا تظهر في الآخر. لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصاً نجدها فيه ضمناً. إن كل هذه التعاريف تشير نصاً أو ضمناً إلى ما يلي:

- أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود؛
- أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلاً ومتاحاً، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الزمن المناسب، وفي المكان المرغوب؛
- تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار؛
- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي؛
- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

يبقى أن نشير إلى أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة. فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلاً منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي أو الإشراك المالي أو التعمق المالي أو التمويل الشامل أو النفاذ إلى التمويل للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعاً ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي (**Financial Inclusion**).

أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول جميع الأسر والشركات إلى التمويل، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل للعملاء.

في البدايات، -توازياً مع أبسط مفاهيم الشمول المالي- اعتمدت نسبة المستفيدين (من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض) من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغيرة كمقياس للشمول المالي. ومن الواضح أن هذا المؤشر محدود لأنه لا يأخذ في الحسبان من استبعدوا أنفسهم طوعاً من الخدمات المالية،

رغم توفرها وإمكانية الحصول عليها (الشرفا، عبد طه، و بدر، 2019، صفحة 10)، تواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي: (بن رجب، 2018، صفحة 2)

- **الفائدة والملاءمة:** لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- **التوازن:** في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- **البراغماتية:** الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصاً للتكلفة والجهد؛
- **المرونة:** احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛
- **الطموح:** اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقاً) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية. في قمة لوس كابوس (Los Cabos) المنعقدة عام 2012، تبنت مجموعة العشرين (G20)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دولياً ومحلياً، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي (بشار أحمد، 2018، صفحة 106): **سهولة الحصول على الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.**

تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كمياً . وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالميفي هذا المجال يعتبر رائداً، في تقديرناَ ، لأنه َيعتمد على أُسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول.

يُ صدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات مند سنة 2011 كأول نسخة (العيسوي، 2020، صفحة 36)، إذ اعتمد البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام 2014 من قاعدة بيانات (Global Findex) على عينة غطت (97%) من المعنيين بالمسح (وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة فما فوق) في (148)بلداً باعتماد (141) لغة. ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات 2014، ما مقداره (96)متغيراً رئيسياً، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرىليُ قارب عدد المتغيرات الإجمالي (432) متغيرا سنة 2014 (بن رجب، 2018، الصفحات 3-4)، ليصبح سنة 2017 في حدود (775)متغيراً .

(Word bank findex,, 2020)

الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي بالنظم المصرفية:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع الشمول المالي. حيث عمدت العديد من الدول على إدراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الإستراتيجية القوية لبناء نظام مصرفي شامل، وذلك بالنظر للأهداف الإستراتيجية

الأساسية وهي: الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك. تحقيقاً لما يلي: (علي شحاتة، 2019، صفحة 23)

- تحسين معدلات الأداء المصرفي وذلك من خلال قدرة مؤسسات القطاع المصرفي على تجسيد إستراتيجية مالية فعالة تسمح لهم باستقطاب مختلف أنواع المدخرين، وتوجيه أموالهم نحو توظيفها في استثمارات منتجة بما ينعكس إيجاباً على تعظيم مستوى الربحية، وذلك ضمن إطار احترام معايير السلامة المصرفية القائمة على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، مما يدعم درجة العمق المالي للقطاع المصرفي في الأسواق المحلية؛
- إن تفعيل دور الوساطة المالية في جلب الادخار ومنح الائتمان وحسن تسيير مختلف وسائل الدفع، وتعزيز التعاملات المالية للأفراد ضمن القنوات المالية الرسمية، وتبني أسلوب فعال لإدارة المخاطر للتمكن من مواجهة الصدمات المالية، سيضمن لا محال تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك والنظم المصرفية؛
- في ظل المنافسة المتزايدة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية التي استطاعت التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة، فإن دعم القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة هذه المنافسة يستند على تبنى تطبيقات التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية خدماتها الحالية وتطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها المحلية والخارجية؛ اعتمادا على مبدأ الشراكة بين هذه الشركات والبنوك، خاصة أن هذه الأخيرة على دراية كاملة بكيفية تزويد الأسواق بخدماتها المالية والمصرفية (الخبرة والتخصص)، حتى تستطيع الاستفادة من استخدام أحدث التقنيات الرقمية ورفع مستوى بلوغ الخدمات المالية والمصرفية؛
- إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد، مرتبطة بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجحة ومؤثرة ومنتجة تُساير ظروف السوق المتغير باستمرار قائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء، معتمدة في توزيعها على المنافذ الالكترونية لضمان وصولها في المكان والزمان المناسبين وبأقل تكلفة ممكنة.

أهمية سياسة الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المالي في الدول العربية

إن الشمول المالي من المفاهيم الواسعة والمتداخلة مع الكثير من المفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتم تبيان مدى أهمية هذا التداخل، حسب بيان الاجتماع الدولي حول مناقشة مؤشرات الشمول المالي تحت رعاية بنك التسويات الدولي والذي تم انعقده في مركز **ساسانا كجيانغ** للمعرفة والتعلم المتميز الذي أنشأه بنك نيغارا ماليزيا في عام 2011، الذي جسد التزام البنوك بتطوير القيادة الفكرية والتعاون الإقليمي والدولي في الخدمات المصرفية المركزية والخدمات المالية، أين أكد فيه أنه مهما زاد مستوى الشمول المالي وتباين مفهومه وأهمية، لا بد أن يراعي الشمول المالي في أوسع أشكاله، الجوانب النوعية للشمولية مثل الاستقرار المالي والنقدي والسلامة المصرفية وحماية المستهلك. سيتم في هذا السياق توضيح انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي، مع تحديد واقع مستويات

الشمول المالي مقارنة بمؤشر Z–Score للاستقرار المالي في الدول العربية، وآليات تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي.

انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي:

استطراداً لتحديدنا مفهوم الشمول المالي سابقاً من المهم أن نعقبه هنا بتحديد وتوضيح مفهوم الاستقرار المالي، لسهل علينا، بعد ذلك، إدراك التداخل بينهما. في هذا الخصوص نشير إلى أن الحديث عن الاستقرار المالي مرتبط بالأزمات المالية المتلاحقة منذ مدة محلياً ودولياً، فهو مفهوم حديث مزال محل تحليل وحصر، ونرى أن المقام هنا لا يحتمل الغوص في هذا النقاش، لذلك سنتبنى التعريف الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي "**BCE**" لسببين: أولهما هو أن هذا التعريف هو الأكثر تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، وثانيهما هو أنه كاف لتوضيح التداخل بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

يعرف **البنك المركزي الأوروبي** الاستقرار المالي بأنه: "الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته: الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق، قادراً على تحمل الصدمات". وهو ما يستوجب تميز النظام المالي بثلاث خصائص ممثلة في القدرة على القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين بطريقة فعالة ومنتظمة، و دقة تقييم المخاطر المالية وكفاءة ادرتها، والقدرة على امتصاص المفاجآت والصدمات المالية أو تلك التي مصدرها الاقتصاد الحقيقي" (olivier de Bndt, 2013, p. 19). ومع التنوع الواسع في تعاريف الاستقرار المالي (أو عدم الاستقرار المالي) فإنها تتقاطع جميعها في النقاط التالية:

- الإشارة المتكررة إلى وظائف النظام المالي ودورها في جذب وتخصيص المدخرات، وعمليات الدفع؛
- أن الصدمات المفاجئة هي السبب، في كثير من الأحيان، في عدم الاستقرار المالي؛
- التأثير المحتمل لعدم الاستقرار المالي على الاقتصاد بالمعنى الواسع؛
- ارتباط الاستقرار المالي بثقة المتعاملين في النظام المالي. (بوبكر مصطفى، 2015، الصفحات 50–51)

تأسيساً على ما تقدم يُمكن فهم العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الأخر، ويُوحي ذلك بوجود ارتباط متلازم بينهما على نحو ما سنوضحه في هذه الفقرة والفقرة التي تليها مباشرة.

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي. حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسة هي:

- يُمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملاً قوياً لنمو قوي وشامل: إذ أن زيادة الأدلة (الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار المالي، التقليص من عدم المساواة، تخفيف أثار الصدمات وإدارة الأزمات) المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الآونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية؛
- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية؛

- تُساهم سياسة الشمول المالي في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي، إن توسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي، لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني (بالضرورة) أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلباً على الاستقرار المالي؛ (نغم حسين و حسن مطر، 2020، صفحة 17)
- إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي)؛
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين مالياً والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم: القطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يسهم في تخفيف آثار "السحب المكثف" للودائع (باعتباره واحداً من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها) (بنك الكويت الدولي،، 2015، صفحة 8)، حيث تبث أن الزيادة بنسبة (10%) من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قيد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات الدورية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدراً مستقراً للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية هي ستعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب؛ ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي (نغم حسين و حسن مطر، 2020، صفحة 18).

علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

ذُ سلط الضوء في هذا العنصر على العلاقة السببية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ويمكن أن نطرح سؤالاً هو: هل الزيادة في الشمول المالي تميل إلى تعزيز الاستقرار المالي أم إلى تدهوره؟ وقد أجبنا عن السؤال في الفقرة السابقة، وتشير هذه الإجابة إلى اتجاه العلاقة: شمول مالي– استقرار مالي. كما يمكن أن نتساءل أيضاً عما إذا كانت زيادة الاستقرار المالي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي، ويشير هذا إلى العلاقة: استقرار مالي – شمول مالي. نسارع إلى القول بأن هذا التساؤل الأخير غير ذي أهمية، إذ يبدو من غير المرجح أن زيادة الاستقرار المالي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في الشمول المالي، بل المؤكد أن الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية:

- يبني الاستقرار المالي ويعزز ثقة العميل في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالاً على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي.
- يُؤثر الاستقرار المالي إيجابياً على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار الفائدة بما يؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة وفي ذلك توسيع لنطاق الشمول المالي.

كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك: فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعاً واسعاً من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعداً مالياً . إن الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط، بل يرتبط بالاستقرار النقدي أيضاً، حيث أن زيادة تفاعل الشمول المالي مع الاستقرار النقدي (السياسة النقدية) تكون بطريقتين هما:

- **الطريقة الأولى:** يُساعد أكثر المستهلكين على تسهيل استهلاكهم مع مرور الوقت، وهذا يمكن أن يؤثر على الخيارات الأساسية للسياسة النقدية، بما في ذلك مؤشر السعر المستهدف؛
- **الطريقة الثانية:** يحث هذا التفاعل المستهلكين على نقل مدخراتهم بعيداً عن الأصول المادية.

ويتبين من ذلك، أن زيادة الشمول المالي تؤشر على سياسات البنك المركزي الرامية للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** إن زيادة الشمول المالي تسهل تجانس الاستهلاك، حيث أن الأسر تستطيع الوصل بسهولة إلى أدوات الادخار والاقتراض، ونتيجة ذلك، لم يعد تقلب الإنتاج مكلفاً . وقد يُيسر ذلك جهود البنوك المركزية للحفاظ على استقرار الأسعار؛
- **الطريقة الثانية:** من المرجح أن يؤدي تزايد الشمول المالي إلى زيادة أهمية أسعار الفائدة في مجال النقل النقدي لأن حصة أكبر من تنقل النقد في النشاط الاقتصادي يكون تحت تأثير أسعار الفائدة، وبينما يميل ذلك إلى تحسين فعالية السياسة النقدية باستخدام أدوات أسعار الفائدة، قد يحتاج واضعو السياسات إلى ايلاء الاهتمام للتنقل السريع في النقد. (نغم حسين و حسن مطر، 2020، الصفحات 17-18)

واقع مستويات الشمول المالي مقارنة بمؤشر Z-Score للاستقرار المالي في الدول العربية:

سوف نتعرف في هذا العنصر، على مستويات الشمول المالي الإجمالية في الدول العربية، ومقارنتها بمؤشر للاستقرار المالي**Z-Score** (نموذج كمي يستخدم لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية). إن مؤشر الشمول المالي الرئيسي في الدول العربية يتمثل في الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، وقياس مدى كفاءة وفعالية مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع على ذلك. يتضمن هذا المؤشر نسبة البالغين من السكان (15+) الذين يمتلكون حساباً مصرفياً في المؤسسات المالية والمصرفية وهو المؤشر الذي تبنى عليه أدبيات الشمول المالي. الجدول (1) يوضع مستويات -مرتفعة، متوسطة، منخفضة- الشمول والاستقرار الماليين لدى الدول العربية.

جدول (1):

مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات (2011-2014-2017)

التصنيف	المؤشر / الدولة	مؤشر الشمول المالي			مؤشر Z-Score للاستقرار المالي		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	الامارت	59.7	83.2	87.4	25.5	26.3	26.6
	البحرين	64.5	81.9	82.9	15.1	15.4	16.7
	الكويت	86.8	72.9	79.8	17.9	15.4	16.0
	السعودية	46.4	69.4	71.7	17.9	17.7	20.6
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	الجزائر	33.3	50.5	42.8	18.9	17.9	21.7
	لبنان	37.0	46.9	44.8	33.6	34.8	37.3
	المغرب	39.1	/	28.4	37.6	42.5	44.0
	تونس	32.2	27.3	36.8	31.4	32.7	38.5
	ليبيا	/	/	65.7	63.4	34.9	23.8
	الأردن	25.5	24.6	42.1	54.7	51.1	57.2
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريطانيا	17.5	20.4	19.0	26.6	25.5	21.7
	مصر	9.7	13.7	32.1	16.9	20.7	20.8
	العراق	10.6	11.0	20.3	24.0	27.2	20.2

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على المواقع التالية: (The World Bank,The Global Findex Database) و (The World Bank,World Development Indicators).

يتضح من الجدول (1)، أن مستويات الشمول المالي متواضعة لدى معظم الدول العربية، باستثناء كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية، أين سجلت مستويات مرتفعة للشمول المالي وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية، وانتشار الهواتف الذكية وارتفاع تغلغل الانترنت، وتطور أداء قطاعتها المصرفية. فيما شُهِدت مستويات شمول مالي متوسطة في دول شمال إفريقيا بالإضافة إلى الأردن ولبنان، بينما عرفت مستويات منخفضة في كل من موريطانيا ومصر والعراق، مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي، ومحدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول. ولتحديد آليات تأثير مؤشر الشمول المالي على الاستقرار المالي اعتمدنا على الجدول رقم (1) ومصفوفة الارتباط الثنائي بينهما.

آليات تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي:

انطلاقاً من العرض السابق لمستويات مؤشر الشمول المالي ومؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي، فإن فاعلية الارتباط الثنائي بين الشمول المالي والاستقرار المالي وكل من العناصر الأخرى المرتبطة (النزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك)، تظهر بوضوح باستخدام مصفوفة يتم من خلالها إدراج الشمول المالي على المحور الأفقي وإدراج

الاستقرار المالي على المحور العمودي. الشكل (1) يبين إمكانية المقارنة بين بيانات الجدول (1)، والشكل (2) –أنظر الصفحة الموالية– وضح موقف الدول العربية من آليات التأثير بين الشمول المالي والاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي، والتي تعكس مختلف التوليفات الممكنة، والذي قد ينتج عنه عند التقييم إما ارتباط سلبي (أي المفاضلة "**Tradeoff**" حيث يحول تحقيق هدف واحد دون تحقيق الهدف الآخر)، أو ارتباط محايد (بلا تأثير) أو ارتباط إيجابي (أي التآزر " **Synergy**" حيث يدعم تحقيق هدف واحد تحقيق الهدف الآخر).

شكل (1):

مستويات الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات (2011-2014-2017)

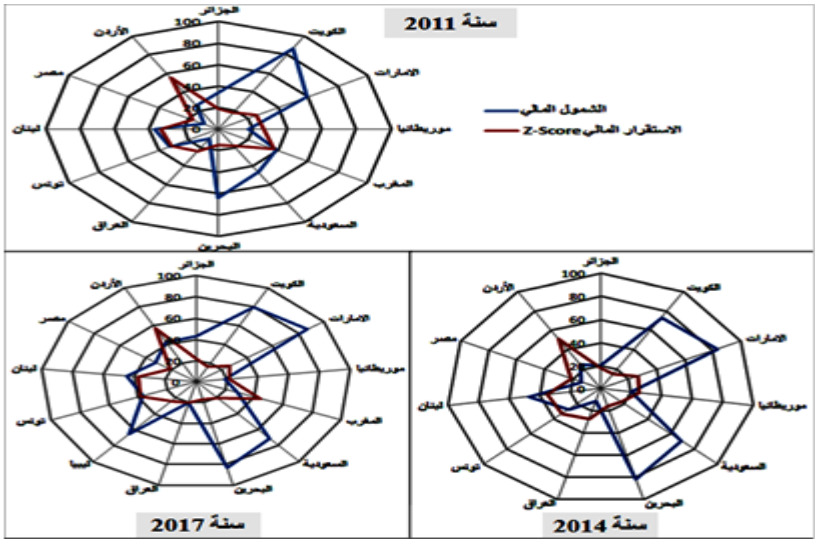

المصدر: من اعدد الباحثين، اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1).

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن البيانات الإحصائية المجمعة للبنوك العربية تواصل التحسن بشكل عام في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة وبصفة خاصة مؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي تأكيداً لما جاء به تقرير صندوق النقد العربي، وإن كان ذلك قد يتفاوت في حالة بعض الدول العربية، بفعل تأثير التحديات والظروف الصعبة على أداء القطاع المصرفي فيها، غير أن تواصل هذا التحسن لا يتناسب مع مستويات الشمول المالي في أغلب الدول العربية.

شكل (2):

آليات التأثير بين الشمول المالي والاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي في الدول العربية

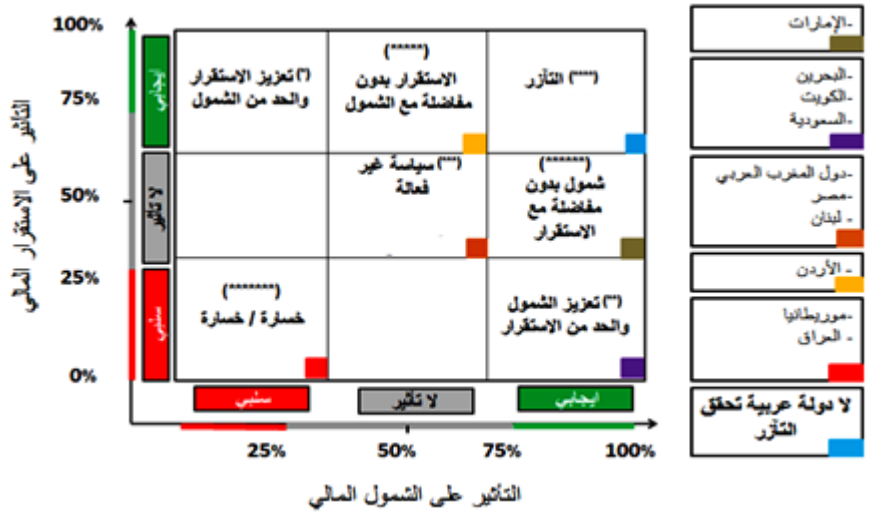

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على المرجع التالي: (Olga Tomitova, 2018, p. 5)

من خلال الشكل (2)، تفُسر هذه المصفوفة كيفية تحقيق التآزر بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ومن خلالها يمكن توضيح المفاضلة بينهما، فعندما يتم تحقيق الاستقرار المالي مع الحد من الشمول المالي يعني ذلك تحقيق استقرار مالي على حساب الشمول المالي، وهذه المفاضلة غير مقبولة لأنها تؤثر سلباً على مبدأ التناسب والتوازن بين الاستقرار والشمول الماليين (*) – أنظر أشكل أعلاه– ، أيضا عندما يتم تعزيز الشمول المالي والحد من الاستقرار تكون نفس النتيجة وهو يمثل ارتباطاً سلبياَ (**)وهذا ما يظهر في دولة البحرين والكويت والسعودية، أيضا يعني ذلك تحقيق شمول مالي على حساب الاستقرار المالي(******) وظهر ذلك في دولة الإمارات.

أما المنطقة (***) التي لا يوجد فيها مفاضلة فهي تدل على عدم وجود سياسة فاعلة تعمل من أجل الوصول إلى منطقة التآزر والتي تمثل ارتباطاً محايداً، ويظهر ذلك في دول المغرب العربي – الجزائر وتونس والمغرب – وكذلك مصر ولبنان. كما لوحظ أن دولة الأردن حققت مستويات مرتفعة في مؤشر الاستقرار المالي لكنها بدون مفاضلة مع الشمول المالي(*****)، أما عن الدول التي حقق مستويات منخفضة في المؤشرين (*******)، فهي: موريطانيا والعراق تأثير سلبي.

وفقاً لمصفوفة الارتباط يتم تأكيد غياب التأثير سواء الايجابي منه أو السلبي لمستويات مؤشر الشمول المالي على مستويات مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية، ويعود تفسير غياب هذا التأثير أساساً إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه الدول في مستويات الشمول المالي وعدم فعالية استراتجية الشمول المالي المعتمدة في الدول العربية باستثناء السعودية والإمارات والكويت والبحرين. حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية على أداء القطاع المصرفي انطلاقا من المستويات المنخفضة من الشمول المالي، كما يمكن القول بأنه وبالرغم من وجود مستويات مقبولة من الشمول المالي في دول الخليج العربي، إلا أنها لا تعكس العمق المطلوب للشمول المالي.

وعليه فإن، منطقة التكامل والتآزر (****) والتي تعبر عن الارتباط الموجب بين الشمول المالي والاستقرار المالي (تأثير ايجابي)، أين يتم تحقيق الشمول المالي مع تحقيق الاستقرار المالي أو العكس لم يحققها أي نظام مصرفي عربي. بالرغم من ذلك أشار تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2017 و2018 للدلالات الايجابية العديدة التي تسعى إليها الدول العربية لتحقيق علاقة التآزر، انطلاقاً من زيادة ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، تبني سياسات فاعلة في النظم المصرفية باجتذاب المزيد من المدخرات، تطبيق سياسة الشمول المالي، التي تبنتها السلطات الرقابية في دول الخليج العربي (السعودية- الإمارات- الكويت- البحرين) بصفة خاصة، والاعتماد على الخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يعزز من فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

خاتمة:

حولت هذه الدراسة تحديد واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، من خلال مناقشة وتحليل مفاهيم الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه، وتحديد مستواه وانعكاسات تفعيل سياسته على الاستقرار المالي في الدول العربية، وبعد التعرف على آليات التأثير المتبادل بين الشمول المالي والاستقرار المالي في 13بلداً عربياً، اعتماداً على بيانات مؤشر الشمول المالي، ومؤشر z-score للاستقرار المالي. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ترتكز سياسة الشمول المالي على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة من خلال توفير خدمات مالية أكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة وبتكلفة منخفضة تساعدهم على إقامة وتوسيع مشاريعهم الصغيرة، لكن نجاحها متوقف على مدى تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي، انتشار الثقافةالمالية في المجتمع، أخذاً بالاعتبار توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛
- ينعكس تفعيل سياسة الشمول المالي على تحقيق استقرار مالي، من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار استناداً على الابتكارات المالية الرقمية، زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي لتقوية البيئة المالية وجعلها أقل عرضة لحالة عدم الاستقرار المالي، وتوزيع أفضل للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول والخصوم للقطاع المالي، وعلى هذا الأساس يمكن فهم العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي، وفي المقابل لا يحدث الاستقرار المالي مع وجود فئات واسعة من المستبعدين مالياً؛
- تميزت الدول العربية بتفاوت ملحوظ في مستويات الشمول المالي، حيث احتلت دول الخليج العربي الصدارة في ذلك مقارنة بالمستوى المتواضع لباقي الدول العربية، نتيجة لزيادة انتشار الهواتف الذكية، نمو معدل تغلغل الانترنت، وتطور أداء قطاعاتها المصرفية، مما يعكس مدى اهتمامها بتقليص درجة الحرمان من الخدمات المالية والمصرفية؛
- أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط الثنائي بين الشمول والاستقرار الماليين، أن هناك اختلاف بين الدول العربية من حيث درجة التأثير المتبادل بين المتغيرين، حيث سجلت دول الخليج العربي ارتباطاً سلبياً، ويفسر ذلك بتركيزها على تعزيز الشمول المالي على حساب تحقيق الاستقرار المالي، في حين كان الارتباط محايداً في

كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر ولبنان، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تخلف النظم المصرفية سواء في مجال الوساطة المالية أو من ناحية إدارة المخاطر لمواجهة الصدمات المالية؛ وهو ما يدل على عدم فعالية سياسة الشمول المالي المعتمدة في معظم الدول العربية، وأن وجدت في بعض الدول الأخرى فهي لا تعكس العمق المطلوب للشمول المالي لتعزيز الاستقرار المالي؛

- رغم عدم قدرة أي نظام مصرفي عربي على تحقيق علاقة التكامل والتآزر بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إلا أن هناك العديد من الدول العربية (بصفة خاصة دول الخليج العربي) تسعى لتحقيق هذه العلاقة، من خلال تفعيل دور قطاعاتها المصرفية في تعبئة الادخار، باستحداث منتجات وخدمات مبنية على استخدام التقنيات المالية الرقمية، بغيت تعزيز ثقة الأفراد وزيادة تعاملاتهم المالية ضمن دائرة النظام المالي الرسمي.

التوصيات:

توصلنا إلى جملة من التوصيات أهمها:

- العمل على تطوير العمل المصرفي في الدول العربية خاصة تلك التي لا تزال تستند على الأساليب التقليدية في ممارسة أعمالها بتبني التقنيات المالية الرقمية المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، لما لها من منفعة على فتح وتوسيع مسار وصول الخدمات المالية والمصرفية للمستبعدين مالياً أخذا بالاعتبار إلزامية إدارة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، وهو ما يستدعي التركيز على تعزيز الاستثمار في البنية التحية للاتصالات وتحديثها؛ اعتماد أفضل الممارسات الدولية في تطوير أنظمة الدفع لرقمنة المدفوعات النقدية، وتوفير تشكيلة متنوعة ومتطورة من منتجات وخدمات مصرفية تنسجم والقدرة المالية لمختلف شرائح المجتمع؛
- السعي نحو تطوير آليات رقابية قوية وفعالة لتوفير الحماية المالية للمستهلك العربي، اعتمادا على المبادئ الدولية المعتمدة في هذا المجال والقائمة أساساً على المعاملة العادلة والمنصفة بين للمستهلكين، والإفصاح والشفافية في تزويدهم بالمعلومات، إلى جانب إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص بتنفيذ البرامج الهادف لتعزيز التثقيف والتوعية المالية للمستهلك، مما يسمح ببناء ثقة في القطاع المصرفي، ويدعم الاستقرار المالي ويشجع على تجسيد شمول مالي مسؤول؛
- الاهتمام بتفعيل دور مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي (التمويل الأصغر، التمويل التأجيري، التمويل الجماعي... إلخ) في الدول العربية، لقدرتها الفعالة في استقطاب المدخرات ومنح الائتمان للفئات المستبعدة مالياً، وذلك بوضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بينها وبين مؤسسات القطاع المصرفي، لتعزيز قيمة التعاون بينهما في سعيهما لتطوير أداء القطاع المالي وتحقيق الشمول الاستقرار الماليين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أحمد سعيد العيسوي. (2020). الشمول المالي وتحقيق السعادة الاقتصادية. دار الخان للنشر والتوزيع. القاهرة.

أسيا سعدان، نصيرة؛ محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي. ***مجلة دراسات وأبحاث***، 10(3)، 748.

الشرفا ياشر عبد طه، حنين محمد بدر عجور. (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء. **مجلة الاقتصاد والأعمال**، 6 (1)، 5.

العراقي بشار أحمد، أخمد ألنعمي زهراء. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي. المؤتمر العالمي الثاني. أربيل – العراق: جامعة العلوم الادارية والمالية.

بنك الكويت الدولي .(2015). الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكوين بدول الاقليم. بنك الكويت.

بوبكر مصطفى. (2015). الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 3.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

محمد موسى علي شحاتة. (2019). نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي. مصر: كلية التجارة جامعة مدينة السادات.

نعمة نغم حسين، و أحمد نوري حسن مطر. (2020). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمان– الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

المراجع العربية باللغة الأجنبية

Ahmed Said El Aisawi .(2020). Financial Inclusion and economic happiness. Al khan House for publishing and distribution. Egypt.

Assia Saadane. Nassira Mehgdjbia. (2018). the Eality of financial inclusion in Arab Maghreb countries Algeria. Tunisia and Marocco: comparative study. **journal Dirassat & Abhath**. 10(3). 748.

Boubaker Mostafa. (2015). financial Stability in the frame work of Marco- prudence approach. Faculty of sciences economic and sciences commercial management. University of Algeria3.

Council of Arab central banks governors and the monetary institutions. (2015). the requirements for adopting a national strategy for financial inclusion inclusion in the Arab countries. Arab monetary fund.

Djelel El dine Ben Radjeb. (2018). calculating a compositing index of financial inclusion and estimating the Ralationship between Finanacial inclusion and gross domestic results in the Arab countries. economic studies. n° 45. Arab Monetary fund.

El cherfa Abd Taha. Hanina Mohamed Badar Ajoule. (2019). the Role of financial inclusion in national banks in achieving social responsibility to wards customers. journal of economics and business. 6(1)5.

Eliraqi Bachare Ahmed. El Naimi Ahmes Rahra. (2018). financial inclusion and its impact on enhancing financial stability in Arab countries second international conference. Arbil. University of administrative and financial sciences- Iraq.

Kuwait international bank. (2015). financial inclusion in the state of Kuwait. the importance and reality and a comparison of indicators of financial inclusion for the state of Kuwait in the countries of the region. Kuwait bank.

Mohamed Moussa Ali Chahata. (2019). accounting model for measuring and disclosing information on financial technology innovations. Egypt: faculty of commerce. Sadat City University.

Naghem Alnama Hecine. Ahmes Nouri Hacane Mater. (2020). application requirements and measurement indicators. Amman- Jordan: Dar al- Ayyam for publishing.

المراجع الأجنبية

Abbes, M. A., & SADI, K. (2018). Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de l'organisation de la coopération Islamique (OCI). ***Revue d'économie et de statistique Appliquée****, 15 (1), 9*.

Amatus, h.& Alireza, N. (2015). Finqnciql inclusion and financial stability in sub - saharan africa. the internatinal journal of social siences 30 th july.

Olga Tomitova, M. V. (2018). Inclusion finenciere + stabilite integrite and protection (I-SIP). Retrieved, CGAP.

olivier de Bndt, F. D. (2013). stabilité financiére. paris: Bibliothéque nationale.paris.

Rose, S., Asit, B., & Shajul, I. (2016). Bynanics of Financial- Level Financial: Empirical Evidence From an Emerging Economy. Retrieved from working paper.

The World Bank,The Global Findex Database. Retrieved 4 3, 2020, from The World Bank: https://globalfindex.worldbank.org/.

The World Bank,World Development Indicators. Retrieved 14 22, 2020, from The WorldBank:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-development/preview/on%D8%8C.

Word bank findex,. (2020). Retrieved 06 26, 2020, from https://globalfindex.worldbank.org/.